

## اقتصاد

## فوق الطاولة

## «المركزي» قمع هواة «الركمجة»

علي هاشم

إلى اليوم، نجح المصرف المركزي في تثبيط معركة الشتاء التي اعتادت الليرة السورية خوضها مع مطلع الموسم، لما يشكله من بيئة مناسبة، تعززها التبدلات الدرامية في بنية التجارة الخارجية وجزئياً في التجارة الداخلية.

خلال السنوات السابقة، دأبت الجبهة المقابلة على امتطاء الفصل لدق قواعد الليرة ودفع الاقتصاد الوطني إلى ما يشبه إحصار «قمعي» تداعي تأثيراته السلبية من نقطة «عينه» حيث المالية العامة للدولة نحو جدرانها التي لا تفتأ أن تنهار فوق الجسد الضعيف لمعيشة المواطنين وقدرتهم الشرائية.

كان للتقدم الداعشي المفاجئ في تدمير وما رافقه من تبدل درامي في إمدادات الطاقة، أن يولد حالة من التسخين المفاجئ للسوق النقدية المجاورة، ويمهد الطريق أمام «الجرانيم» المحلية الريدفة لتوليد الضغط اللازم على الليرة إلى مستويات كفيّة باجتذاب الرياح المنتشرة هنا وهناك، وزجها ضمن عملية تراكمية مستمرة، تتكفل -بدورها- في تحويل تصاعد سعر الدولار إلى ما يشبه متواليّة تلقائية تتغنى من ذاتها، لتنتقل العاصفة بعدها في شد نزاعي الليرة إلى مخلة نقدية، تدفع السلطة النقدية نحو تناقض عميق، يتوزع على طرفيه قدرة الحكومة في الاستمرار بالإبقاء بالتزاماتها بعدما تتعاظم فاتورة الدعم من جهة، وتداعي قدرة المواطنين على تحمل التبدلات المعيشية الهامة جراء استجابة التجار السريعة بمرارتها المعتادة وضغطهم المتزايد على الأسواق متآبطين بدعهم السرمديّة «دورة المستودع».

إلا أنه، ورغم قساسة ما جرى في الميدان التدمري، وتبعاً لجدار الصد الذي شكلته انتصارات حلب، بدت الموجة النقدية الشتائية هذه المرة واهنة وضعيفة وغير كافية لجرانيم المضاريات حتى لل«ركمجة» التي اعتادوا التقن بمارستها في تلك الأثناء مطمئن ألواحهم المصنوعة في دول الخليج بتراخيص غربية.. فسقطوا في الماء.

هذا الشتاء، ضيع المضاربون ومن ورائهم، «لبنهم»، وفشلوا للمرة الأولى في معركتهم النقدية الاعتيادية، وتبعثر غزوتهم في تدمير وما رافقها من إنعاش مفرط للتهرب سدى في حقل الليرة، ورغم ما قد يعتمل قراراً مقترضاً بخفض سعر الدولار من حسابات دقيقة، لا يجدر بأي كان التنظير في كيفية خوضها حالياً، فقد حان الوقت لاستثمار الاستقرار الميدي في سوق النقد لدفع التجار إلى تحكيم عقولهم والعودة جزئياً عما يتجنونه راهنا من أرباح فاحشة.

ولأن أماناً معهم أثبتت بأن أغلبهم ليسوا من الطراز الذي يتمتع بالحس اللازم للقيام بذلك تلقائياً، وما لم تر الحكومة في الظروف القائمة نصحاً كافياً لاتخاذ قرار خفض سعر الدولار في المدى القريب، فعليه -أقله- إطلاق جرعة متجددة من التسعير الإداري لختلف السلع الأساسية وغير الأساسية، وخفض هوامش أرباحها إلى مستويات عالية، مستفيدة في ذلك من ثلاثي ذرائع التجار الاعتيادية ومخاوفهم المبالغ فيها للإبقاء عليها عند حدودها الأعلى، وقد يتطلب الأمر إعادة نظر شجاعة بهيكلية الأسعار الاسترشادية لبعض المستودعات بعدما ولجت طور التحول التدريجي إلى عبء على الأسواق.

## أمين صندوق غير أمين.. اختلس ١٨ مليون ليرة (مبدئياً) في عدرا الصناعية.. والرقم إلى ازدياد!

الصندوق بموجبها بتسليم المبالغ المحصلة من قبله، يشار إلى أن هذه الحالة ليس الوحيدة التي تم ضبطها في مالية ريف دمشق والتي تمت باستخدام التزوير للاختلاس بمبالغ مالية، حيث قام الجهاز المركزي للرقابة المالية في الفترة الأخيرة بالطلب من المحامي العام في ريف دمشق بتحريك الدعوة العامة بحق بعض الموظفين (جباة، أمناء صناديق، رؤساء دوائر، مدقق كتابات) في مديرية مالية ريف دمشق، وذلك على خلفية ضبط الجهاز لاختلاسات مالية عن طريق التزوير. من خلال قيام عدد من الجباة وأمناء الصناديق لدى مديرية مالية ريف دمشق باختلاس المال العام عن طريق التزوير بمبالغ مالية، بلغ إجمالي المبلغ المختلس ٤٢,٣ مليون ل.س. وذلك خلال الأعوام ٢٠١٤-٢٠١٥-٢٠١٦.

وفي السياق نفسه أكد عدد من العاملين في مالية ريف دمشق ضرورة تنظيم عمل المديرية مع الخزينة وخاصة فيما يتعلق في موضوع الأمانات، على اعتبار أن الجباة يضعون المبالغ المحصلة بشكل يومي في حسابات الأمانات لدى الخزينة من ضريبة وفائدة وغرامات ويتم التسديد بشكل شهري بموجب إرسالية، مشيرين إلى وجود خلل في تطبيق هذه الآلية ما يتطلب التدقيق في حساب الأمانات وإيجاد آلية تضمن التطبيق الدقيق في هذه الآلية.



للصندوق لحصر كامل المبلغ الناقص، الذي كشفت بعض المصادر المطلعة أنه لا يقل عن ٢٥ مليون ليرة سورية.

وأوضح المدير أن عملية الاختلاس تمت عن طريق قيام أمين الصندوق بتزوير النسخة البيضاء من الإيصالات، نسخة الصندوق الذي يقوم أمين

## محمد راكان مصطفى

كشف مدير في وزارة المالية لـ«الوطن» عن اختلاس جديد مكتشف في مديرية مالية ريف دمشق، إذ اختلس أمين صندوق مبالغ مالية بلغت (وقف الجرد المبدئي الذي قامت به مديرية مالية ريف دمشق) نحو ١٨ مليون ليرة سورية من المبالغ التي يقوم بجبايتها من المكلفين مالياً في عدرا الصناعية.

وفي تفاصيل الموضوع، بين المدير أن الموضوع تم اكتشافه من مديرية مال عدرا حيث وجد نقص لدى أمين الصندوق الذي توارى عن الأنظار بعد اكتشاف اختلاسه، حيث قامت مديرية مال عدرا بدورها بإخطار مديرية مالية ريف دمشق التي قامت بدورها بإبلاغ الجهات المختصة التي نجحت في إلقاء القبض على أمين الصندوق المتوارى أثناء محاولته الفرار، وتسليمه إلى القضاء المختص. وعلى ما يبدو أنه تم إخلاء سبيله فيما بعد، دون أن تتمكن «الوطن» من معرفة السبب والحجيات، لكنها علمت بإطلاق سراحه من أكثر من مصدر، ومنهم المدير في المالية. هذا وقامت مديرية مالية ريف دمشق بإحالة الموضوع إلى الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش لتقوم بدورها بتشكيل لجنة تفتيشية تعمل بالتعاون مع مديرية الخزينة في وزارة المالية بإجراء عملية تدقيق وجد

## حصيلة الوزارة في ٩ أشهر

## مستودعات «الاقتصاد» أقل من ربع

## المخطط لعام ٢٠١٦ وصادراتها صفراً!

وبلغ الناتج المحلي الإجمالي للوزارة والجهات التابعة لها نسبة ٥٥٪ بقيمة أكثر من ٣,٩ مليارات ليرة حيث استحوذت المناطق الحرة على أعلى نسبة تنفيذ من بين مؤسسات الوزارة وقد وصلت إلى ١٧٨٪ ثم المعارض بنسبة ١١٨٪ تليها الإدارة المركزية بنسبة ٧٥٪ ثم المشروعات الصغيرة بنسبة ٦١٪ ثم التجارة الخارجية بنسبة ٢٢٪ والصادرات نسبة ٢٠٪. وفي مجال المشتريات والمبيعات فقد تركزت الخطّة التجارية للوزارة لدى المؤسسة العامة للتجارة الخارجية لأنها الجهة الوحيدة التجارية التي تقوم بعمليات البيع والشراء لمصلحة الغير حيث بلغت قيمة مشترياتها الداخلية ٥٣ مليون ليرة بنسبة ٢٤٪ من المشتريات المخططة وتركزت على الأدوية البشرية والكحول الطبي، على حين بلغت قيمة المبيعات الفعلية ٢١,٦ مليار ليرة بنسبة تنفيذ ١٦٪ من المبيعات المخططة البالغة أكثر من ١٣١,٣ مليار ليرة.

الإنتاج المحلي والصادرات مبلغ نحو ٣٧ مليون ليرة بنسبة ١٢٪. وبلغت قيمة المستودعات الفعلية للوزارة وجهاتها أكثر من ٢٩,٥ مليار ليرة بنسبة ٢٣٪ من المخطط لكامل العام ٢٠١٦ البالغ نحو ١٢٩ مليار ليرة، ولا توجد صادرات لدى الوزارة والجهات التابعة لها. ووصلت قيمة الاستثمارات الإجمالية المنفذة للوزارة وجهاتها إلى ٣٥٢ مليون ليرة بنسبة تنفيذ ٤٠٪ منها بنسبة ٤٨٪ للمناطق الحرة و١٤٪ للمشروعات الصغيرة و١٠٪ للمعارض و٤٠٪ للإدارة المركزية. وعلى صعيد مستلزمات الإنتاج فقد بلغت قيمة إجمالي المنفذ للوزارة للفترة ذاتها ٤٤٥ مليون ليرة بنسبة ٤٧٪ من المخطط البالغ ٩٣٧ مليون ليرة توزعت بنسبة ٧١٪ للمناطق الحرة و٧٠٪ للإدارة المركزية و٦٩٪ للتجارة الخارجية و٣٤٪ للمشروعات الصغيرة و٣١٪ للمعارض و٦٪ للصادرات.

## الوطن

نفذت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية والجهات التابعة لها من الإنتاج المحلي الإجمالي قيمة ما يقارب ٤,٤ مليارات ليرة منذ بداية العام الجاري وحتى نهاية شهر أيلول، من إجمالي المخطط البالغ نحو ٨ مليارات ليرة، بنسبة تنفيذ ٥٤٪. وتوزعت نسب التنفيذ هذه على مؤسسات الوزارة، إذ نفذت المؤسسة العامة للمناطق الحرة النسبة الأكبر من الإنتاج المحلي الإجمالي بمبلغ ٢ مليار و٦٧ مليون ليرة بنسبة ١٧٢٪ تليها المؤسسة العامة للمعارض والأسواق الدولية بمبلغ ٦٤٩,٤ مليون ليرة بنسبة ٩٩٪ ثم الإدارة المركزية التي نفذت مبلغ يقارب ٣٤٠ مليون ليرة بنسبة ٧٢٪ ثم هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمبلغ ٩٠,٦ مليون ليرة بنسبة ٤٩٪ ثم المؤسسة العامة للتجارة الخارجية بمبلغ ١,٩ مليار ليرة بنسبة ٢٣٪ على حين نفذت هيئة دعم وتنمية

## ٥٠٠٠ ليرة مكافأة وتعويض

## شهري لعمال المخازن

## الوطن

طلب وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبد الله الغربي من إدارة الشركة العامة للمخازن بمنح مكافأة مالية شهرية مقدارها ٥٠٠٠ ليرة سورية إضافة إلى تعويض طوارئ للعمال المياومين على خطوط الإنتاج والتشغيل في المخازن وذلك تقديراً لجهودهم المبذولة لتحسين جودة الرغيف. ودعا الوزير الغربي خلال جولته اليوم على عدد من المخازن العامة في مدينة دمشق إلى استثمار الطاقات الإنتاجية الموجودة فيها بشكل صحيح والالتزام بالوزن المحدد لربطة الخبز والتقييد بالموصفات المطلوبة. في سياق متصل أكد الوزير الغربي أهمية طرح صالات التخزين والتسويق كميات إضافية من مياه الشرب المعدنية والاستمرار بتوفير المواد الغذائية والسلع الأساسية بمواصفات ونوعية جيدة وأسعار منافسة. إذ بدأت صباح أمس المؤسسة العامة الاستهلاكية من مشروع دمر بطرح كميات إضافية من عبوات مياه الشرب بمختلف أحجامها عبر صالاتها ومنافذ بيعها ومن خلال سياراتها الجوالّة لتأمينها للمواطنين بسعر ٦٥٠ ليرة سورية للصندوق الواحد.

وعقب تفقده للسيارات الجوالّة التي تقوم بعملية بيع وتوزيع المياه بدمر أوضح وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبد الله الغربي أن خطوط المؤسسة لبيع المياه تأتي كإجراء احترازي إضافي لاستمرار توفير مياه الشرب المعدنية للصحة للمواطنين ومواجهة تداعيات اعتداءات التلوثات الإرهابية على مصادر المياه المغذية لدمشق بمنطقتي عين الفيجة ووادي بردي.

وأكد أنه سيتم اتخاذ أقصى العقوبات بحق المخالفين أو من يحاول الاتجار بعبوات المياه وبيعها بسعر زائد.

## بعد تأثرها باحتدام الصراعات وانخفاض أسعار النفط خلال ٢٠١٦

## وصفة «النقد الدولي» لبلدان الشرق الأوسط: حماية المؤسسات وتلبية

## احتياجات المواطنين الأساسية واستخدام النقد والصرف لتعزيز الثقة

## الوطن

ظلت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تواجه هذا العام اثنين من القضايا الاقتصادية والجغرافية- السياسية الأكثر إلحاحاً، وهما احتدام الصراعات في المنطقة والهبوط الحاد في أسعار النفط العالمية على مدار العامين الماضيين.

جاء ذلك في عرض تحليلي نقد صندوق النقد الدولي لعام الجاري (٢٠١٦)، نشره على موقع مدونة الصندوق «النافذة الاقتصادية»، مبيّناً فيه أن اقتران هذين العاملين يؤدي إلى أثر عميق على آفاق النمو في المنطقة على المدى القصير والطويل. وبحسب خبراء الصندوق، فهناك تحد كبير آخر أمام الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهو التكاليف المترتبة على الصراعات واسعة النطاق، فقد تعرضت المنطقة لصراعات أكثر تواتراً وحدة مما تعرض له أي جزء آخر في العالم، ما أسفر عن خسائر إنسانية جسيمة. وظهرت أطراف عنيقة لا تنتهي لدول لتصبح قوى سياسية وعسكرية مؤثرة وتحتل مساحات واسعة من الأراضي.

وتقرض هذه الصراعات تكاليف تفوق التصور. وبالنسبة للأفاق المتوقعة، بلغ إجمالي الناتج المحلي في سورية عام ٢٠١٥ أقل من نصف مستواه السابق على الأزمة في ٢٠١٠. وقد اليمن ٢٥-٣٠٪ من إجمالي ناتجه المحلي في ٢٠١٥، على حين أدى اشتعال العنف في ليبيا إلى هبوط إجمالي الناتج المحلي بنسبة ٢٤٪، على حين يتسبب الاعتماد على النفط في شدة تقلب نمو إجمالي الناتج المحلي.

وأشار عرض الصندوق، إلى أن الصراع الدائر تسبب أيضاً في تقادم مستويات الفقر والبطالة المرتفعة بالفعل، ما يهدد مكاسب التنمية السابقة. ولم تسلم البلدان المجاورة من التأثير أيضاً. ولحد من الأثر الفوري للصراعات، اقترح الصندوق حماية المؤسسات وإعطاء أولوية لتلبية احتياجات المواطنين الأساسية بإفصاح حيز في الميزانية لهذا الغرض. ويمكن استخدام سياسات النقد والصرف أيضاً للمساعدة في تعزيز الثقة.

وإضافة إلى ذلك، على المجتمع الدولي القيام بجهود أكبر من أجل دعم البلدان في دائرة الصراعات وجيرانها. إضافة إلى المساهمة في تكثيف المساعدات الإنسانية لتلبية الاحتياجات العاجلة للمتضررين من أعمال العنف، سواء في مناطق الصراع أم في البلدان التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين، مثل الأردن ولبنان. وتمتثل الأولوية الثانية -بحسب الصندوق- في المساعدة الإنمائية للمساهمة في إعادة بناء البنية التحتية، وتعزيز الصلابة الاقتصادية والاجتماعية في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وفي وقت سابق أعلن معاون وزير الاقتصاد سامر خليل في وقت سابق، أن الوزارة ستوقع قريباً اتفاقاً مع روسيا حول نظام تبادل المعلومات الخاص بالعملية التصديرية بين البلدين، يتضمن تخفيضات جمركية على الصادرات السورية لروسيا بنحو ٢٥٪.

## مدير «هيئة الصادرات» لـ«الوطن»:

## المصدر عندنا يعمل بعقلية «الشحين»

## لذا يجب تغيير عقلية التصدير بشكل كامل

## علي محمود سليمان

بين مدير عام هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات المهدي الدالي أن الفترة الحالية تعتبر أفضل وقت للبحث عن أسواق جديدة للمنتجات السورية، لأنها فترة عطلة الأعياد في العديد من دول العالم، واستراحة بواخر الشحن، ولذلك تقوم بتكثيف اللقاءات والاجتماعات مع الصناعيين والمصدرين السوريين وإجراء الاتصالات للبحث عن فتح أسواق جديدة وزيادة كميات المنتجات السورية المصدرة وأنواعها، مع وجود هامش في الوقت حالياً، على عكس باقي أوقات العام حين تكون مشغولين بانتظار البواخر وملتزمين بمواعيد تحميل وتفريغ البضائع، ولذلك نتوقع نتائج إيجابية في الفترة القادمة وخاصة للأسواق في روسيا.

وفي تصريح لـ«الوطن» كشف الدالي عن وجود مؤشرات أكثر من إيجابية لتحسين العلاقات الاقتصادية مع جمهورية روسيا الاتحادية، وخاصة ما يتعلق بتصدير المنتجات السورية إلى الأسواق الروسية، في ظل تنامي مستوى التعاون وعقد اللقاءات لتوقيع الاتفاقيات التي يتم العمل عليها بشكل دائم بين الطرفين، وخاصة أن الجانب الروسي يعمل على تقديم التسهيلات والخدمات المطلوبة، فهو سوق واسع ومتنوع وينتشر على مساحة جغرافية كبيرة بتعداد سكاني يقارب ٢٥٠ مليون نسمة، وإذا تمكن المصدر السوري من الدخول بالشكل الصحيح والسليم إلى الأسواق في روسيا فهي ستكون كافية لامتصاص كل المنتجات السورية.

مشيراً إلى ضرورة تغيير عقلية التصدير بشكل كامل وهو ما يتم العمل عليه حالياً، فالصناعي والمصدر لدينا كان سابقاً يصدر المنتجات بعقلية «الشحين» على مدار سنوات طويلة، أي تحميل ما يوجد من منتجات



## الأسواق الروسية كافية لامتصاص جميع

## منتجاتنا بشرط دخولها

## بالشكل الصحيح

إلى أن توقيع الرحلة سيكون غالباً مع نهاية كانون الثاني القادم، لأن عطلة الأعياد تستمر في روسيا لبعد منتصف الشهر الأول.

وبين الدالي أن الدخول بهذا الشكل إلى الأسواق الروسية قد تأخر بالمقارنة مع حجم العلاقات السياسية والاجتماعية بين البلدين، وهذه الاتفاقيات كان يجب أن تكون موقعة منذ سنوات طويلة، ولكن على الرغم من تأخرها إلا أن العمل الصحيح عليها وتقديم التسهيلات المطلوبة من الطرفين سيساعد في تجاوز الصعوبات وقطع مراحل للوصول إلى علاقات اقتصادية مميزة.

وفي وقت سابق أعلن معاون وزير الاقتصاد سامر خليل في وقت سابق، أن الوزارة ستوقع قريباً اتفاقاً مع روسيا حول نظام تبادل المعلومات الخاص بالعملية التصديرية بين البلدين، يتضمن تخفيضات جمركية على الصادرات السورية لروسيا بنحو ٢٥٪.



كبيرة، وزيادة المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي. ومن المشجع أن جهود التكيف المالي متواصلة، ولكن الأمر يتطلب المزيد، وينبغي تنفيذ خطط تنوع النشاط الاقتصادي.

ومع استمرار النمو السكاني السريع في هذه البلدان، يتزايد شعور المواطنين بالإحباط نتيجة قلة الفرص الاقتصادية. ومن الممكن أن يتحقق النمو من خلال السياسات الرامية إلى رفع الإنتاجية وزيادة رأس المال البشري، ومن خلال سد الفجوة مع بلدان العالم النظيرة في مجالات الإصلاحات الهيكلية الحيوية التي تركزت عليها محركات النمو، يمكن زيادة النمو الممكن في البلدان المصدرة للنفط في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى بواقع نقطة مئوية واحدة، وفي دول مثل التعاون الخليجي بواقع ١,٥ نقطة مئوية، ومضاعفة النمو في البلدان المصدرة والمستوردة للنفط ضمن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP) غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، وكذلك في البلدان المصدرة للنفط في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى. وذكر عرض الصندوق أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تتميز بالتعداد السكاني المتنامي من الشباب. فهناك ٦٠٪ من السكان دون سن الثلاثين من العمر ما يجعل هذه المنطقة ثاني أكثر مناطق العالم شباباً بعد منطقة إفريقيا جنوب الصحراء. وتدخل حالياً هذه المجموعة الكبيرة من الشباب في مرحلة النضج ما يفتح للمنطقة نافذة ديمغرافية حيوية يمكن أن تحقق لها النمو الاقتصادي السريع، ولكنها قد تؤدي أيضاً إلى زيادة الإحباط والاضطرابات. ومن المتوقع خلال السنوات الخمس التالية أن يزداد تعداد السكان في سن العمل في المنطقة -باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي- بنحو ٤٠ مليون نسمة، أو نحو ١٠٪ حسب التقديرات المركزية من شعبة السكان في الأمم المتحدة.